

الجمهورية التونسية

-\*-\*-

وزارة النقل

تقرير الثلاثي الثاني

حول النفاذ الى المعلومة

بوزارة النقل لسنة 2018

# الفهرس

3	أ-المقدمة.....
3	ب-معطيات عامة.....
3	1-التكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة.....
3	2-الإجراءات المتخذة في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف.....
3	ج-النشر الاستباقي للمعلومة.....
4	1-متابعة محتوى بوابة النقل بخصوص المعطيات الواجب نشرها وتحيينها.....
4	2-البيانات المفتوحة بقطاع النقل.....
6	د-النفاذ إلى المعلومة حسب الطلب.....
6	1-دراسة مطالب النفاذ الى المعلومة والطعون.....
8	2-متابعة النفاذ الى المعلومة بالقطاع.....
9	3-الاحصائيات.....
10	هـ-التحديات والمعوقات: النقائص المرتبطة بالتشريعات وبيواقع النفاذ.....
10	1-الإشكاليات المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومة.....
10	2-الإشكاليات والصعوبات للنفاذ الى المعلومة حسب الطلب.....
10	و-التوصيات والمقترحات.....

يندرج هذا التقرير في إطار تنفيذ مقتضيات الفصل 34 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة حيث نص على أن المكلف بالنفاذ إلى المعلومة يعد تقريرا ثلاثيا يرفعه إلى رئيس الهيكل ويتم نشره على موقع الواب.

وعلى إثر تعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائب له بمقتضى المقرر عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 29 جانفي 2018، انطلقت الوزارة منذ بداية السنة في العمل بهذا القانون بالتنسيق مع المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات والمنشآت العمومية حيث تم انخراط جميع الأطراف المعنية بصفة متفاوتة في هذا المجال إلا أنه لا بد من التذكير بأن نجاح حق النفاذ إلى المعلومة هو مسؤولية مشتركة تتطلب انخراط جميع الأطراف المعنية المذكورة أعلاه.

وبناء على ما تقدم، يبين هذا التقرير نشاط وزارة النقل بخصوص النفاذ إلى المعلومة خلال الثلاثية الثانية لسنة 2018.

## ب- معطيات عامة :

### 2-التكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة:

يقوم المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه بالمساهمة في ترشيد وتوجيه وتقديم الإستشارات إلى باقي المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة سواء على المستوى الجهوي أو على مستوى المؤسسات والمنشآت العمومية. وتتم هذه الاستشارات شفاهيا أو كتابيا بخصوص محتوى الوثائق أو بعدم الاختصاص أو بالحجب الجزئي للمعلومة. كما يتم تحسيس جميع المصالح المركزية والجهوية بالوزارة بضرورة موافاة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالمعلومات التي تم نشرها أو تحيينها ببوابة النقل وبنسخ من مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة عليها والاجابات عليها خلال كل ثلاثية. وقد تم استصدار منشور السيد وزير النقل عدد 11 بتاريخ 26 أفريل 2018 في الغرض.

### 3-الإجراءات المتخذة في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف:

تقوم إدارة التصرف في الوثائق والأرشيف التابعة للإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات والتصريف في الوثائق والأرشيف بإعداد الصيغة النهائية لجداول مدد الإستبقاء للوثائق الخصوصية بعد التنسيق مع الإدارات المعنية وقد عقدت سلسلة من الإجتماعات بالأرشيف الوطني لمناقشة مقترحات الهياكل المركزية للوزارة بخصوص آجال حفظ الملفات.

### ج-النشر الاستباقي للمعلومة:

يتولى المكلف بالنفاذ إلى المعلومة حث الهياكل المركزية والجهوية بوزارة النقل وبالمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشرافها على نشر وتحيين البرامج والتقارير والمشاريع والاستشارات المعروضة للعموم ونتائجها ببوابة النقل بالنسبة للوزارة وبمواقع الواب الخاصة بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

وقد تم الطلب من الإدارة العامة للنقل البري ومن خلية الشؤون الجوية نشر الجداول السنوية حول عدد محاضر المخالفات المحررة من قبل أعوان مراقبة النقل على الطرقات بمبادرة منها إذا تكرر طلب النفاذ إليها مرتين على الأقل.

### 1-متابعة محتوى بوابة النقل بخصوص المعطيات الواجب نشرها وتحسينها:

- قامت الوزارة خلال الثلاثية الثانية بنشر 05 إعلانات ببوابة النقل:
- نتائج الاستشارة المتعلقة بإنجاز دراسة حول الإدماج التعريفي في مجال النقل العمومي الجماعي بإقليم تونس الكبرى بتاريخ 02 ماي 2018؛
  - إعلان عن طلب عروض عدد DGLTM/2018/02 الخاص بتأهيل منصتي التصدير والتوريد بمطار تونس-قرطاج بتاريخ 04 جوان 2018؛
  - إعلان مناظرة انتداب متعاقدين لفائدة الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية بتاريخ 07 جوان 2018؛
  - إعلان طلب العروض عدد 2018/03 الخاص بدراسة الجدوى الاقتصادية للمناطق اللوجستية بكل من النفيضة وجرجيس وقابس وزغوان بتاريخ 18 جوان 2018؛
  - إعلان طلب العروض عدد 2018/03 الخاص بدراسة الجدوى الاقتصادية للمناطق اللوجستية بكل من النفيضة وجرجيس وقابس وزغوان بتاريخ 18 جوان 2018؛
  - تعريف النقل العمومي للأشخاص بواسطة سيارات الأجرة "لواج" بتاريخ 28 جوان 2018.

### 2-البيانات المفتوحة بقطاع النقل:

قامت الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي بتحسين المعطيات والمعلومات التي تهم نشاط مختلف الإدارات العامة والجهازية والمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف الوزارة وخاصة المتعلقة بالخدمات للعموم بموقع البيانات المفتوحة [www.data.gov.tn](http://www.data.gov.tn) وذلك خلال الثلاثية الثانية من سنة 2018 كما يلي:

الموضوع	الجهة المنشأة للمعلومة
وضع خارطة للمحطات للشركة	الشركة الوطنية بين المدن
أوقات السفرات بالشركة	شركة النقل بالساحل
أوقات السفرات بالشركة	الشركة الجهوية للنقل بالكاف
أوقات السفرات بالشركة	الشركة الجهوية للنقل بينزرت
أوقات السفرات والمحطات والخطوط بالشركة	الشركة الجهوية للنقل بمدنين
قائمة بواخر الدرجة التابعة للشركة والمستأجرة والخصائص التقنية للباوخر واتجاه السفرات	الشركة التونسية للملاحة
باوخر نقل المسافرين بالشركة وخصائصها الفنية	الشركة التونسية للملاحة

وفي إطار تنفيذ التعهد الراجع بالنظر لوزارة النقل ضمن خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة 2016-2018 والذي يتمثل في "دعم شفافية قطاع النقل من خلال تطوير بوابة للبيانات

المفتوحة"، قامت الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي بالانطلاق في إنجاز البوابة بالاستفادة من برامج التعاون مع وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة والجمعية التونسية للمراقبين العموميين (عبر برنامج أنشر)، حيث تم خاصة :

- ✓ تهيئة الموزع المركزي لإيواء البوابة بالوزارة وتثبيت البرمجيات اللازمة؛
- ✓ تخصيص عنوان للبوابة بالتنسيق مع الوكالة التونسية للأنترنات؛
- ✓ عقد عدة اجتماعات مع وحدة الإدارة الإلكترونية حول فتح البيانات وإثرائها وتحسينها والتشجيع على إعادة استعمالها؛
- ✓ تنظيم يوم دراسي حول البيانات المفتوحة في مجال النقل البري بتاريخ 02 أبريل 2018 بالتنسيق مع الجمعية التونسية للمراقبين العموميين وبتنسيق من خبير دولي من الولايات المتحدة الأمريكية؛
- ✓ القيام بزيارات ميدانية خلال شهر أبريل 2018 إلى 04 شركات تم اختيارها كمؤسسات نموذجية في مجال فتح البيانات (الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية والشركات الجهوية للنقل بالقيروان وصفاقس ومدنين) بمشاركة الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي والخبير الدولي المذكور وفريق من خبراء برنامج " أنشر " قصد تشخيص النظم المعلوماتية وإعداد البيانات حسب المواصفات المطلوبة (خاصة مواصفات "GTFS") وضبط برنامج عمل لفتح البيانات وإدراجها بالبوابة المركزية للوزارة؛
- ✓ تنظيم دورة تكوينية حول استغلال بوابة البيانات المفتوحة بالاعتماد على منظومة "CKAN" بالتنسيق مع الجمعية التونسية للمراقبين العموميين (ATCP) وذلك يوم الأربعاء 02 ماي 2018 وتولى تنشيط هذه الدورة التكوينية خبيران في مجال البيانات المفتوحة من الجمعية التونسية للمراقبين العموميين بالتنسيق مع إطارات الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي؛
- ✓ عقد عدة جلسات عمل حول جرد البيانات العمومية بقطاع النقل بحضور ممثلين عن وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة وخبراء من البنك الدولي؛
- ✓ التنسيق مع المؤسسات والمنشآت تحت الإشراف لإعداد دفعة من المعطيات المطابقة لمواصفات البيانات المفتوحة التي تنتجها هذه الشركات وذلك لإدخالها ضمن بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع النقل، وتتمثل هذه المعطيات خاصة في:
  1. المعطيات الأساسية المتعلقة باستغلال الأسطول (قائمة المحطات، قائمة الخطوط، قائمة السفرات حسب الخطوط تضم الأوقات بالنسبة لكل محطة ذهابا وإيابا)؛
  2. المعطيات الجاهزة والمطابقة لمواصفات البيانات المفتوحة.
- ✓ المساهمة ضمن فريق عمل برئاسة الحكومة في أنشطة استكمال الإطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني.

## د-النفاذ إلى المعلومة حسب الطلب:

### 1-دراسة مطالب النفاذ إلى المعلومة والطعون الواردة على وزارة النقل:

يمكن حوصلة مطالب النفاذ إلى المعلومة ومطالب التظلم والطعون الواردة على وزارة النقل خلال الثلاثي الثاني من سنة 2018 حسب الجدول التالي:

#### جدول متابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة خلال الثلاثي الثاني لسنة 2018

عدد المطلب	طريقة ورود المطالب	موضوع المطالب	الإجابات	التظلمات	الطعون أمام الهيئة أو المحكمة	الملاحظات
20	مكتب الضبط المركزي	طلب قائمة اسمية في الاستدعاءات وقائمة اسمية في الناجحين في امتحانات التاكسي السياحي من سنة 2001 الى 2015.				
21	مكتب الضبط المركزي	الحصول على عدد محاضر المخالفات المحررة من قبل أعوان وزارة النقل بنازل.	في الآجال			واقفها الإدارة الجهوية بالمطلوب
22	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة الكترونية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2010.	اجابتها بأن الوزارة لم تقم بصياغته			
23	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة الكترونية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2011.	اجابتها بأن الوزارة لم تقم بصياغته			
24	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة الكترونية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2012.	موافاتها بنسخة ورقية			التمديد في الآجال بـ10 أيام.
25	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة الكترونية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2013.	موافاتها بنسخة ورقية			التمديد في الآجال بـ10 أيام.
26	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة الكترونية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2014.	موافاتها بنسخة ورقية			التمديد في الآجال بـ10 أيام.
27	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة الكترونية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2015.	موافاتها بنسخة ورقية			التمديد في الآجال بـ10 أيام.
28	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة الكترونية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2016.	موافاتها بنسخة ورقية			التمديد في الآجال بـ10 أيام.
29	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة الكترونية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2017.	موافاتها بالمطلوب			موافاتها بنسخة الالكترونية بتاريخ 2018/07/17 بعد اعلامها سابقا بأنه سيتم توفيره حال جاهزيته.

عدد المطلب	طريقة ورود المطالب	موضوع المطالب	الإجابات	التظلمات	الطعون أمام الهيئة أو المحكمة	الملاحظات
30	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة ورقية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2017.	موافاتها بنسخة الالكترونية			موافاتها بنسخة الالكترونية بتاريخ 2018/07/17 بعد اعلامها بتاريخ 2018/05/29 بانه سيتم توفيره حال ما يكون جاهزا.
31	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة ورقية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2016.	موافاتها بالمطلوب			التمديد في الآجال بـ10 أيام.
32	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة ورقية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2015.	موافاتها بالمطلوب			موافاتها بنسخة ورقية بعد التمديد في الآجال بـ10 أيام.
33	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة ورقية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2014.	موافاتها بالمطلوب			موافاتها بنسخة ورقية بعد التمديد في الآجال بـ10 أيام.
34	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة ورقية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2013.	موافاتها بالمطلوب			موافاتها بنسخة ورقية بعد التمديد في الآجال بـ10 أيام.
35	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة ورقية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2012.	موافاتها بالمطلوب			موافاتها بنسخة ورقية بعد التمديد في الآجال بـ10 أيام.
36	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة ورقية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2011.	اجابتها بأن الوزارة لم تقم بصياغته			التمديد في الآجال بـ10 أيام.
37	مكتب الضبط المركزي	طلب نسخة ورقية من تقرير نشاط الوزارة لسنة 2010.	اجابتها بأن الوزارة لم تقم بصياغته			التمديد في الآجال بـ10 أيام.
38	مكتب الضبط المركزي	الحصول على عدد محاضر المخالفات المحررة من قبل أعوان شرطة المرور والحرس الوطني.	الإجابة بعدم الاختصاص			ليس من اختصاص الإدارة الجهوية للنقل
39	مكتب الضبط المركزي	مدها بجميع المعطيات بخصوص دعم النقل مفصل للسنوات من 2014 الى 2018.		<u>تظلم</u>		لم يتم اجابتها فتظلمت. موافاتها بنسخة ورقية إثر التظلم
40	الالكتروني	-طلب معطيات إحصائية تهم نشاط النقل البري -طلب معطيات متعلقة بطول شبكة الطرق الوطنية	-موافاتها بالمعطيات التي تهم أسطول العربات فقط (2010- 2017) -اجابتها بعدم الاختصاص			إجابة بعد شهرين ونصف

عدد المطلب	طريقة ورود المطالب	موضوع المطالب	الإجابات	التظلمات	الطعون أمام الهيئة أو المحكمة	الملاحظات
41	مكتب الضبط المركزي	مده بالتقرير النهائي الذي قامت به التفقدية العامة بالوزارة بتاريخ 05 مارس 2018 بخصوص عملية الطرد التعسفي الذي تعرض له من شركة الخطوط التونسية.	اعلامه بعدم توفر التقرير المطلوب حاليا			المصالح المختصة بصدد إتمام الإجراءات اللازمة لإعداد التقرير النهائي.
42	الالكتروني	طلب قائمة في الشركات المستغلة لمخزن تسريح ديواني.	تمت موافاته بقائمتين إسميتين في وكلاء العبور وأمناء الحمولة.			
43	الالكتروني	طلب قاعدة المعطيات بخصوص كراء السيارات.	اعلامه بأنه سيتم مده بمعطيات بصيغة ورقية مجانية إذا كان طالبا.			اجابته الوكالة الفنية لنقل البري انه يمكنه مده بمعطيات بصيغة ورقية مجانية إذا كان طالبا ويجب القيام بمطلب كتابي.
44	الالكتروني	طلب قوائم اسمية للمكلفين بالنفاذ الى المعلومة بالقطاع.	تمت موافاته بالمطلوب			
45	مكتب الضبط المركزي	طلب ملف تعيين الإطارات بمجالس الإدارة بالمنشآت العمومية من سنة 2011 إلى سنة 2018		تظلم		
46	مكتب الضبط المركزي	طلب ملف اسناد السيارات الإدارية للمصلحة الخاصة من سنة 2011 الى سنة 2018.	الرفض لأن الملفات تضم معطيات شخصية			

ويتبين من الجدول السابق أنه ورد تظلمان بخصوص الوزارة تم الرد على أحدهما بالإيجاب.

## 2-متابعة النفاذ الى المعلومة بالقطاع:

يقوم طالبو النفاذ إلى المعلومة بتنظم لدى السيد وزير النقل بخصوص عدم إجابة إحدى المؤسسات والمنشآت العمومية تحت الإشراف على مطلب نفاذ الى المعلومة وارده عليها أو عند الجواب سلبيا أو جزئيا. وبذلك يقوم المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بمراسلة الهيكل المعني وفي أغلب الحالات يتم دراسة الأمر مع المكلف بالنفاذ الى المعلومة به وخصوصا عملية الإتاحة الجزئية للمعلومة متى كان ذلك ممكنا.

وقد طلبت الهياكل استشارات من الوزارة بخصوص بعض مطالب النفاذ الى المعلومة من المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارة أو من الإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات والتصرف في الوثائق والأرشيف ويتم التنسيق معها بخصوص الإجابة. ويتم في بعض الحالات دراسة المعلومات التي وفرها الهيكل المعني والنظر في أنه قد أجاب فعلا على الطالب لتمكين الطالب من النفاذ إليها.

هذا وقد تظلمان على الوزارة من نائب بمجلس نواب الشعب يخصان:

- الشركة الوطنية للنقل بين المدن على عدم الرد على مطالب النفاذ الى المعلومة بخصوص عدم مده بالقوائم المالية وتقارير مراجع الحسابات من سنة 2014 الى 2016 وترخيص رئاسة الحكومة لاقتناء حافلات والجدول البياني حول وضعية الحافلات المستعملة لسنة 2017. وقد أجابته الوزارة على جميع المعلومات المطلوبة ما عدى تقرير مراقب الحسابات الذي لم يجهز بعد كما وافته بالقوائم المالية المؤقتة لسنة 2016؛
- وشركة نقل تونس على عدم الرد على مطالب النفاذ الى المعلومة بخصوص عدم مده بالقوائم المالية وتقارير مراجع الحسابات لسنة 2016 وملف اقتناء 494 حافلة من شركة ستكار. وقد أجابته الشركة مباشرة ما عدى تقرير مراقب الحسابات الذي لم يجهز بعد.

هذا وقد وردت على الوزارة من هيئة النفاذ الى المعلومة طعنين ضد الوكالة الفنية للنقل البري.

### 3-الإحصائيات:

#### جدول احصائيات حول مطالب النفاذ إلى المعلومة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2018

البيانات	عدد المطالب	النسبة	الملاحظات
مطالب النفاذ إلى المعلومة	27	100	(6)
الرد الإيجابي	24	89	(5)
إتاحة المعلومة	17		(1)
الرد بعدم توفر أو جاهزية المعلومة	5		(2)
الرد بعدم الإختصاص	2		(3)
الرد بالرفض أو عدم الرد	3	11	(4)
مطالب التظلمات	4	15	منها 2 تخص المؤسسات والمنشآت العمومية تحت الاشراف
مطالب الطعون	2	7	تخص الوكالة الفنية للنقل البري

وقد بلغت نسبة الرد الإيجابي حوالي 90% موزعة كما يلي:

- إتاحة المعلومة: 71%
- الرد بعدم توفر أو جاهزية المعلومة: 21%
- الرد بعدم الإختصاص: 8%

هذا وقد تطورت مطالب النفاذ الى المعلومة خلال الثلاثية الثانية مقارنة بالثلاثية الأولى بنسبة 42% حيث كانت 19 وبلغت 27.

## ه-التحديات والمعوقات: النفاذ المرتبطة بالتشريعات وبيوابع النفاذ

### 1-الإشكاليات المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومة:

تتمثل أبرز الإشكاليات في عدم نشر أو البطء في نشر بعض البرامج والأنشطة ببوابة النقل وفي عدم تحيين بعض المعلومات الإحصائية. وتتمثل أبرز الإشكاليات في صعوبة تحيين بوابة النقل فنيا بسبب نقص الموارد البشرية الفنية في الغرض.

### 2-الإشكاليات والصعوبات للنفاذ الى المعلومة حسب الطلب:

- تتمثل أغلب الإشكاليات والصعوبات للنفاذ الى المعلومة حسب الطلب فيما يلي:
- عدم إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارات وبالمؤسسات والمنشآت العمومية؛
  - عدم تكوين وتحسيس أغلب الإدارات بخصوص النفاذ الى المعلومة؛
  - نقص في الموارد البشرية بخصوص النفاذ الى المعلومة؛
  - عدم تفرغ المكلف بالنفاذ الى المعلومة لهذه المهمة بالنظر لحجم المهام الموكولة اليه؛
  - صعوبة التنسيق مع الهياكل المنتجة للمعلومة أو التي بحوزتها بخصوص نشرها أو توفيرها للمكلف بالنفاذ الى المعلومة؛
  - صعوبة توفير المعطيات في الأجال خصوصا اذ تعلق المطلب بعدد المعلومات الواجب توفيرها؛
  - تأخر بعض المصالح في الاستعداد جيدا لمطالب النفاذ مما ينجر عنه تأخير في الاستجابة؛
  - اعتماد الهياكل على القوانين والتراتبية السابقة بخصوص النفاذ إلى المعلومات والوثائق.

## و-التوصيات والمقترحات

- تتمثل التوصيات والمقترحات بخصوص النفاذ الى المعلومة كما يلي:
- ضرورة أن تتولى الإدارات العامة الخصوصية والإدارات المعنية بالإحصائيات والمعطيات الواردة بالفصل السادس من القانون الأساسي المذكور أعلاه توفير وتحيين هذه المعطيات دوريا وعلى الأقل كل ثلاثة أشهر ونشرها ببوابة النقل أو ببوابة البيانات المفتوحة؛
  - ضرورة تدعيم الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي بالموارد البشرية للتمكن من ادراج وتحيين المعطيات ببوابة النقل؛
  - ضرورة إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارات وبالمؤسسات والمنشآت العمومية بالنظر لحجم المهام الموكولة إلى المكلف بالنفاذ الى المعلومة ولتشتت الوظائف ولتذليل الصعوبات المعترضة في الغرض باعتبار مهام المكلف بالنفاذ للمعلومة وموقعه داخل الإدارة وحجم المسؤولية القانونية الملقاة على عاتقه مع عدم تفرغه الكلي؛
  - ضرورة إعداد برامج تحسيسية تهدف إلى نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة للمسؤولين الاولين على الهياكل الوزارة وبالمؤسسات والمنشآت العمومية.